السعودية تحتل المركز الثامن عالمياً والأول عربياً

«صندوق النقد»: الكويت في المرتبة الثانية عربياً كأقوى اقتصاد خلال 2014

احتلت السعودية المركز الثامن عالمياً والأول عربياً كأقوى اقتصاد عالمي من بين الدول الأعضاء الأكثر تأثيرا في قرارات صندوق النقد الدولي. ويبلغ حجم القوة التصويتية للمملكة في صندوق النقد الدولي 70592 نقطة حتى 21 مارس 2014 تمثل ما نسبته 2.8 في المئة من إجمالي القوة التصويتية للدول الأعضاء في الصندوق.

وتبلغ حصة المملكة في صندوق النقد الدولي 6985.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة SDRs، أي ما يعادل 10.8 مليارات دولار أو 40.6 مليار ريال حتى 21 مارس 2014.

وتمثل حصة المملكة نحو 2.93 في المئة من إجمالي حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي البالغ نحو 188 دولة.

وتأتي المملكة في المرتبة الثامنة من حيث القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي بعد الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والصين، وإيطاليا، والمملكة مع هذه الدول السبع هي الدول الوحيدة التي تمثل نفسها بشكل مستقل في إدارة صندوق النقد الدولي، حيث يتخذ القرار في الصندوق من خلال مجلس المحافظين «24 محافظا» والمجلس التنفيذي «24 مديرا تنفيذيا»، وثمانية أعضاء في مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين مستقلين يمثلون الثماني دول، أم بقية المحافظين والمديرين التنفيذيين فكل منهم يمثل مجموعة من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

وعربيا، جاءت دولة الكويت في المرتبة الثانية بعد السعودية في القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي، حيث بلغ حجم أصوات دولة الكويت في صندوق النقد الدولي نحو 14.5 ألف صوت تمثل 0.58 في المئة من إجمالي أصوات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي كما في 21 مارس 2014م. واحتلت الجزائر المرتبة الثالثة عربيا بحجم أصوات بلغ 13.3 ألف صوت تمثل نحو 0.53 في المئة من إجمالي الأصوات، ثم العراق وليبيا بحجم أصوات بلغ 12.6 و12.0 ألف صوت على التوالي. وجاءت مصر في المرتبة السادسة عربيا بحجم أصوات بلغ 10.2 آلاف صوت، ثم الإمارات بنحو 8.3 آلاف صوت، ثم المغرب بنحو 6.6آلاف صوت، ثم قطر بحوالي 3.8 آلاف صوت، ثم سورية وتونس بنحو 3.7 و3.6 آلاف صوت على التوالي.

ترتيب الدول العربية

الدول الأقوى تصويتيا

وتحدد القوة التصويتية لكل دولة عضو وفقا لمعادلة الحصص التي تحسب على أساس متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، ومدى التغير الاقتصادي، وحجم الاحتياطيات الدولية لاسيما من وحدات حقوق السحب الخاصة التي أنشئت في عام 1969م بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي «اتفاقية بريتون وودز». وفي ذلك الوقت كانت أهم الأصول الاحتياطية هي الذهب والدولار الأمريكي، ولم تشأ الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على تقلبات إنتاج الذهب، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة. لذا تم استحداث وحدات حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي «تخصيصه» للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة. كما يمكن للصندوق إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة.

وحقوق السحب الخاصة - التي تعرف أحيانا باسم «الذهب الورقي» رغم تجردها من الوجود المادي - يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء «في صورة قيود دفترية» كنسبة مئوية من حصصها.

وفي عام 1981م خصص الصندوق 4.1 تريليونات للدول الأعضاء البالغة 141 دولة، ثم توقف الصندوق عن التخصيص حتى سبتمبر 1997م عندما تم تخصيص وحدات حقوق سحب خاصة بمقدار 21.4 تريليون وحدة لمرة واحدة لتحقيق المساواة مع الدول التي انضمت بعد عام 1981م إلى الصندوق، على أن يتم توزيعها على نحو يرفع نسبة مخصصات كل الأعضاء من حقوق السحب الخاصة التراكمية إلى حصصها لتصل إلى مستوى معياري مشترك. وقد خصص الصندوق حتى نهاية عام 2008م حوالي 21.4 تريليون وحدة حقوق سحب خاصة «حوالي 29 تريليون دولار أمريكي» للبلدان الأعضاء. وفي إبريل 2009 تمت الموافقة على إصدار أصل احتياطي بقيمة 250 مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية هي اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي، وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية.

البغلي: أطالب بتسهيل إجراءات ترخيص الشركات والحد من البيروقراطية

أكد علي البغلي مرشح غرفة التجارة والصناعة ان الروتين والدورة المستندة تتطلب اتخاذ القرارات المناسبة لانها عائق امام العمل التجاري في الاقتصاد موضحا ان تداخل الوزارات مع بعضها البعض يؤدي احيانا الى هروب الاموال.

واضاف ان قانون وزارة التجارة الموجود منذ الستينيات لاتوجد به مثالب ولكن هناك مستجدات لم تتأت بها تشريعات وقوانين جديدة

وبين البغلي انه على وزارة التجارة ان تتعامل مع الشركات الكبيرة بمرونة اكثر وان يتم تاسيس قسم خاص بها كما هو معمول في وزارات عديدة بالخارج لان المعاناة كبيرة في وزارة التجارة للحصول على رخص تجارية.

مؤكدا على ضرورة تسهيل اجراءات تصدير التراخيص للشركات واهمية تقليل الدورة المستندية والحد من البيروقراطية للمساهمة في تهيئة بيئة الاعمال للتجار والصناعة. وبين البغلي ان اعادة النظر في بعض القوانين والقرارات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة التي ساهمت في عرقلة التراخيص، مستغربا في الوقت ذاته من ارتفاع الرسوم للتراخيص بشكل غير منطقي وغير مدروس مما ادى هروب المستثمر الى الخارج كما ان اجراءات التعديل المتكررة تتضمن عدة بنود حيث يتم احتساب الرسوم لكل بند من بنود التعديلات

واشار الى اهمية اعادة النظر في قرار منع مكاتب تخليص المعاملات من استلام وتسيل ومتابعة معاملات التجار لدى وزارة التجارة والصناعة والجهات الاخرى مثلهم مثل مكاتب المحاماة ومراقبي الحسابات والمكاتب الاستشارية وذلك لانهم يسهلون على التجار مراجعة الجهات الحكومية المختلفة. وافاد انه اذا كان احدهم قد خالف القانون فيجب معاقبته واغلاق مكتبه، شريطة ان لا يعمم الضرر على جميع المكاتب.

علي البغلي

وتحدث البغلي عن المشاريع الصغيرة مطالبا بتوضيح ما هو معنى مشروع صغير في ظل وجود مؤسسات وشركات قائمة ومرخصة وصغيرة في وزارة التجارة والصناعة فلماذا لا تدعم مثلها مثل المشروعات الصغيرة. ووصف الغرفة بانها من المفترض صرحا وطنيا مهما يجب أن نحافظ عليه خاصة أن الكويت كانت بلدا تجاريا قبل أن تكون بلدا نفطيا وأشار إلى أنه لا يجوز تجاهل الدور الفاعل للغرفة التي تدعم القطاع الخاص في مسيرة التنمية، مؤكدا أن وجود القطاع الخاص يحد من هيمنة الحكومة على الاقتصاد وهو ما يمثل أحد اختلالات الاقتصاد الكويتي. استعرض ابرز القضايا والمشاكل التي سيعمل على ان يكون لغرفة التجارة والصناعة دور بارز في ايجاد حلول لها، ومن ابرزها قطاع الصناعة، ومنها صعوبة استخراج الاراضي الصناعية وعدم توافرها فضلا عن اجراءات الحصول على موافقة الهيئة العامة للبيئة، بالاضافة الى المشاكل التي تواجه تسويق المنتج الكويتي خارج الكويت والمنافسة الشديدة التي تواجه المنتجات الكويتية داخل البلاد، الأمر الذي يؤثر على تسويق المنتج الوطني ويلحق خسائر بالصناعيين، خاصة في ظل ارتفاع تكلفة الانتاج داخليا ، وهي مشاكل ساهمت في تحول نظر الكثير من الصناعيين في الكويت للبحث عن فرص استثمارية صناعية خارج الكويت وأكد البغلي على أن التطورات الاقتصادية في دول الخليج والعالم تفرض على الكويت تنويع مصادر الدخل، وهذا يتطلب تنمية اقتصادية شاملة، مشيرا الى أن الدخل من قطاع الصناعة قياسا الى الدخل العام، يعتبر شبه معدوم، وانه لا بد من النظر الى تجربة الدول المجاورة التي تمكنت من تنويع مصادر الدخل، على الرغم من أن الكويت تمتلك قدرات أفضل في مجال الكادر البشري والخبرات الوطنية المتخصصة في الصناعة والموقع الجغرافي للكويت والذي يجعلها الأقرب الى مختلف أسواق دول الخليج والتي جعلت منها في السابق مركزا تجاريا.

كاكولي: آلية جديدة لجلب العمالة حسب حاجة الشركات لتنفيذ مشاريع التنمية

طالب مرشح غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد عبدالرضا كاكولي تطوير وزارة الشؤون آلية طلب العمالة للشركات سواء كانت المجاميع الكبيرة او الصغيرة والمتوسطة، فهناك شركات تتفاوت من جانب طلبها للعمالة حسب حجم المشاريع التي يتم الأستثمار من خلالها.

واضاف كاكولي أن على الجهات المعنية توفير العمالة لمستثمري القطاع الخاص ضمن آلية خاصة في سهولة جلب العمالة كي يكونوا قادرين على ادارة استثمارات البلاد والتي من الممكن ان تحقق منافسة اقليمية من خلال ابداعات الشباب العاملين في الشركات الكويتية ضمن حاجتهم للعمالة من جنسيات معينة يتطلب ادارتها للعمل.

ونوه كاكولي ان توفير آلية مستندية مرنة وتحديد معدل معين للشركات في جلب العمالة ليس مستحيلا بل يحتاج رؤية واضحة من أصحاب القرار، نطمح خلال الفترة المقبلة أن تعدل او يتم تطوير الدورة المستندية بأن تكون اقل مما هي عليه واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الربط بين وزارات الدولة لتقليل الدورة المستندية، كي لا تأخذ وقت طويل وتعرقل المعاملات التجارية والانشطة الاقتصادية.

محمد كاكولي

وأشار كاكولي انه هناك مشاكل أساسية تعرقل أصحاب المشاريع سواء التنموية أو الصغيرة والتي تتلخص في مواجهة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة مشاكل في وزارة الشؤون ومنها مزاجية تعامل الموظفين مع اصحاب المشاريع، وعدم المبالاة بالإضافة الى افتقادهم الى الخبرة في تقدير احتياجات المشروع من العمال والموظفين، اذ تتطلب هذه الادارة الخبرة في كيفية تحديد الأعمال من مصانع وإمكانية تقدير احتياجاتها من العمالة اللازمة لتشغيل المشروع.

ونوه كاكولي أن عدم السماح باستقدام العمال من الخارج لأصحاب المشاريع يعرقل أعمالهم، اضافة الى زحمة الطوابير في ادارات العمل والروتين الحكومي الذي يكبد المنشآت والمشاريع المزيد من الوقت والخسائر المادية، مطالبا بضرورة ايجاد حلول في ظل قرب انطلاق صندوق المليارى لدعم المشروعات والتي ستشكل عملية ضغط كبير في طلب المزيد من العمالة نسبة في توسع المشروعات.

المجموعة أطلقتها للحث على الاستخدام الآمن للهواتف النقالة أثناء القيادة

«زين»: حملة «القيادة الآمنة» على الشبكات الاجتماعية تجذب ما يقارب 1.6 مليون مشاهدة

أعلنت مجموعة زين الشركة الرائدة في خدمات الاتصالات المتنقلة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أن حملتها في مجالات الاستدامة والتي أطلقتها مؤخرا تحت عنوان «القيادة الآمنة» على الشبكات الاجتماعية قد وجدت إقبالا كبيرا ، حيث حصدت حتى الآن على ما يقارب 1.6 مليون مشاهدة على موقع « يوتيوب » منذ إطلاقها على هامش فعاليات المؤتمر العالمي للهواتف النقالة في برشلونة أخيرا.

وذكرت المجموعة في بيان صحافي أن هذه الحملة تأتي ضمن إطار حملتها الرئيسية التي أطلقتها قبل فترة في منطقة الشرق الأوسط ، والتي استهدفت خلالها مستخدمي الرسائل القصيرة أثناء القيادة ، مبينة أنها تستهدف هذه المرة مستخدمي الشبكات الاجتماعية ، التي باتت تستحوذ على النسبة الأكبر من استخدام الهاتف النقال أثناء القيادة.

وكانت زين أزاحت خلال فعاليات المؤتمر العالمي للاتصالات ، وبمشاركة نخبة من كبار التنفيذيين في صناعة الاتصالات على مستوى العالم الستار عن ثلاثة إعلانات تلفزيونية مختلفة سيتم بثها عبر الستلايت وقنوات التواصل الاجتماعي، فضلا عن الإعلانات المطبوعة التي سيتم توزيعها في كافة أنحاء المنطقة ، وذلك لرفع مستوى الوعي بخطورة هذه القضية على الصعيد الاجتماعي.

جانب من اعلان زين

وقال الرئيس التنفيذي في مجموعة زين سكوت جيجنهايمر في تعليقه على هذه المناسبة « نقوم عبر حملتنا «القيادة الآمنة» بالوفاء بمسؤوليتنا الاجتماعية اتجاه معالجة ظاهرة خطيرة تؤرق حياة مجتمعاتنا ، وذلك رغبة منا في المساهمة في رفع درجة الوعي بخطورة استخدام الهواتف أثناء قيادة السيارة».

وأضاف جيجنهايمر بقوله «سوف نستمر من خلال هذه الحملة في التركيز على هذا الجانب ، فرسالتنا الآن تنصب على كيفية ايجاد أفضل السبل ومخاطبة أكبر شريحة ممكنة لرفع الوعي بخطورة هذا الملف ، فهدفنا ولازال هو إنقاذ حياة المزيد من الناس».

يذكر أن زين قد لعبت دورا نشطا ومسؤولا في رفع مستوى الوعي عبر العديد من حملات الوسائط المتعددة والرسائل القصيرة والأماكن الخارجية منذ إطلاق حملة « القيادة الآمنة » في يونيو 2011 ، وفي حملتها الأخيرة هذه ، فإنها تركز على منصة شبكات التواصل الاجتماعي ، حيث تسلط الضوء على الشباب ، والذين يمثلون الشريحة الأوسع من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات على الهواتف النقال والأجهزة اللوحية.

بالتعاون مع الإدارة العامة لخفر السواحل

موظفو «وربة» ينظمون زيارة إلى جزيرة وربة

فريق عمل «وربة»

ضمن إطار الفعاليات المجتمعية التي يحرص بنك وربة على تنظيمها تأكيدا لمسؤوليته في الحفاظ على البيئة، نظم الفريق الشبابي التطوعي في البنك زيارة ميدانية إلى جزيرة وربة شارك فيها موظفو المجموعة المصرفية في بنك وربة، والذين قاموا بحملة تنظيف للجزيرة، تخللتها زراعة عدد من الأشجار، بهدف المحافظة على البيئة وحماية معالم الكويت الطبيعية من التلوث.

تأتي هذه الجولة الميدانية لجزيرة وربة من ضمن فعاليات الفريق الشبابي التطوعي من مركز الإتصال في بنك وربة ويهدف الى تعزيز الشراكة المجتمعية وحب الوطن ونشر الوعي البيئي مثمّنين جهود قوات خفر السواحل في السهر على توفير الأمن والحماية لكافة السواحل الكويتية.

كما تقدّم الفريق الزائر بالنيابة عن الفريق الإداري وكامل طاقم العاملين في بنك وربة بجزيل الشكر للإدارة العامة لخفر السواحل، وخصوا بالثناء والتقدير اللواء الشيخ محمد اليوسف الصباح، وكيل وزارة الداخلية لشؤون خفر السواحل، وجميع ضباط الإدارة ومسؤوليها، لحسن الاستقبال وكرم الضيافة اللذين حظي بهما فريق «وربة» خلال الزيارة.

تباطأت أسعار العقارات بنسبة 8.7 في المئة خلال فبراير

«الكويتية - الصينية»: أسعار العقارات الصينية تبدأ بالتراجع مدعومة بالتدخل الحكومي

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية تراجعت أسعار العقار الصيني للشهر الثاني على التوالي في فبراير الماضي وذلك في 70 مدينة صينية، بعد أن شهدت الأسعار أول تباطؤ لها منذ عامين في يناير الماضي. وقد تباطأت أسعار العقارات من نسبة 9.6 في المئة على أساس سنوي في يناير إلى 8.7 في المئة في فبراير. ومع أن تضخم أسعار العقار لا يزال عاليا نسبيا، إلا أنها بدأت بالتباطؤ في المدن الراقية. في بكين، انخفضت الأسعار من 14.7 في المئة على أساس سنوي في يناير إلى 12.2 في المئة في فبراير، وفي شنغهاي من 17.5 في المئة في يناير إلى 15.7 في المئة في فبراير، وفي قوانغتشو من 18.6 في المئة على أساس سنوي في يناير إلى 15.7 في المئة في فبراير ، وفي شينزين انخفضت من في المئة 17.8 إلى في المئة 15.6. وينطبق هذا التوجه إلى الإنخفاض على المناطق التي تلي هذه المناطق الراقية وأيضا في باقي الصين.

وأضاف التقرير حاولت الحكومة كبح فقاعة العقارات التي دفعتها المضاربات العقارية منذ العام الماضي. وشملت الخطوات للمساعدة في السيطرة على الشراء المضاربي فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن مبيعات المنازل، وتشديد شروط وقواعد الرهن العقاري ومنع السكان من امتلاك أكثر من منزلين. كما ضمت جهود الحكومة لمكافحة الفساد الطلب على العقارات الراقية. إلا أن هناك ارتفاع حقيقي في الطلب على العقارات في الصين، مما يستدعي دعم الحكومة، مع محاولة السيطرة على الأسعار. وتخطط السلطات في بكين بالفعل إلى تقديم 70.000 منزل للعائلات ذات الدخل المتوسط، بتكلفة تبلغ ثلثي متوسط سعر العقار. ويمكن تخفيف التضخم إلى مستويات أكثر اعتدالا من خلال السيطرة على المضاربة مع زيادة عرض العقار.

وتابع يتكون المؤشر بحساب أسعار العقارات لكل من أفضل 70 مدينة صينية متوسطة وكبيرة، ومن ثم حساب المتوسط الوزني لهم. ويبين المؤشر أن تضخم العقار بلغ أدنى مستوى له في مايو 2012، وأنه الآن يعاود الارتفاع مجددا، وذلك بحسب مكتب الإحصاء الوطني الصيني. وكانت أسعار العقارات لا تزال عالية في فبراير مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي في جميع مدن 70 باستثناء واحدة. ويحدث هذا بين العقارات السكنية «سواء الجديدة والمستعملة» والتجارية، في حين أن المنازل المستعملة هي الأكثر عرضة للمضاربة، ولهذا هي أول نوع عقار ترتفع أسعارها أو تنخفض في بداية كل دورة. ويستمر ارتفاع في أسعار العقارات الصينية في جميع أنحاء الصين، وعلى كل أنواع العقارات، ولكن بمعدل متباطئ. وبسبب الحملة التي تشنها الحكومة، من المرجح أن تفقد المنازل المستعملة قيمتها بمعدل أسرع من أنواع العقار الأخرى.

وتستهدف خطة التحضر طويلة الأجل الجديدة، والتي تم الإعلان عنها هذا الشهر، إلى زيادة معدل التحضر من 35.3 في المئة في 2012 إلى 45 في المئة في 2020 «مقاسة بتصاريح تسجيل الأسر»، أي ما يعادل 160 مليون شخص. كما من المخطط أن يقيم 60 في المئة من السكان في المناطق الحضرية بصفة دائمة بحلول عام 2020. وهذا المعدل يرتفع بشكل أسرع منه في العقود الماضية، مما يستوجب على الحكومة أن تأخذ على عاتقها بجدية مهمة إيجاد العرض الكافي لمواجهة الارتفاع الحاد في الطلب على العقار دون خلق فقاعة عقارية. ومستقبلا، سيكون هناك الكثير من الضغوط التضخمية على العقار الصيني وستواصل الحكومة دورها في السيطرة على التضخم العقاري.